وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، ١٣ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يرتفع ومخاوف الطلب تحد من المكاسب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في تعاملات أمس الثلاثاء مع استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في إثارة المخاوف، لكن المكاسب كانت محدودة بفعل معنويات الطلب المتراجعة ومع انتظار السوق لتقارير شهرية من وكالات النفط. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 37 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 82.58 دولارا للبرميل. وارتفع عقد الخام الأمريكي لشهر أبريل 27 سنتا أو 0.3 بالمئة إلى 78.20 دولارا للبرميل. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تنمو إمدادات النفط إلى مستوى قياسي عند حوالي 103.8 ملايين برميل يوميا، مدفوعا بالكامل تقريبا بالمنتجين من خارج أوبك وحلفائها (أوبك+)، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل وجويانا. وفي الوقت نفسه، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام في الشهرين الأولين من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، لكنها كانت أضعف من الأشهر السابقة، لتواصل اتجاه تخفيف المشتريات من قبل أكبر مشتر في العالم. وفي غضون ذلك، تنتظر السوق تقديرات الطلب من التقارير الشهرية الصادرة عن أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة، حسبما ذكر محللون من بنك إيه ان زد، في مذكرة. «بينما نعتقد أن التقديرات لن تتغير إلى حد كبير، فإن أي مفاجأة صعودية ستخفف المخاوف بشأن الطلب». وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع مع صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلكين وتقرير أوبك. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، مع بقاء الأسواق حذرة إلى حد كبير قبل بيانات التضخم الأمريكية الرئيسة التي من المرجح أن تؤثر في أسعار الفائدة، في حين كان التركيز أيضًا على التقرير الشهري القادم من أوبك.

وتتصارع أسواق النفط الخام مع إشارات الطلب والعرض المختلطة، وظلت أسعار النفط الخام في نطاق محدود إلى حد كبير في الجلسات الأخيرة، وسط إشارات متضاربة بشأن العرض والطلب. وتم تداول العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط ضمن نطاق 85 دولارًا للبرميل إلى 75 دولارًا للبرميل خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

وكانت الصين نقطة خلاف رئيسة في أسواق النفط، إذ يبدو أن الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم يتدهور مع آمال ضئيلة في تحسن فوري. وحددت بكين هدف نمو متوسطا لعام 2024، كما قدمت إشارات ضئيلة بشأن المزيد من إجراءات التحفيز. وقد تم تعويض المخاوف بشأن الصين إلى حد ما من خلال توقعات زيادة الطلب على الخام الأمريكي، حيث بدأت العديد من مصافي التكرير في البلاد في زيادة الإنتاج بعد انقطاع طويل. لكن إنتاج البلاد من النفط الخام ظل عند مستويات قياسية تزيد عن 13 مليون برميل يوميا.

وتنتظر الأسواق الآن تقريرا شهريا من منظمة البلدان المصدرة للبترول لمزيد من الإشارات على الطلب، خاصة بعد أن قالت المنظمة إنها ستحافظ على وتيرتها الحالية لتخفيضات الإنتاج حتى نهاية يونيو. ومن المتوقع أن تظهر القراءة أن التضخم لا يزال ثابتًا وأعلى بكثير من الهدف السنوي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪ في فبراير. ومن المرجح أن تثير أي علامات على ارتفاع التضخم توقعات أكثر تشددا من بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما يبقي أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول. وكان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول قد حذر الأسبوع الماضي من أن أي تخفيضات محتملة في أسعار الفائدة في عام 2024 ستعتمد إلى حد كبير على مسار التضخم. وتظل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية، وهما الجهات الأكثر متابعة في العالم لنمو الطلب على النفط، متباعدتان عما كانتا عليه منذ 16 عاما على الأقل في وجهات نظرهما بشأن استهلاك الوقود.

وإن الفجوة بين وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل الدول الصناعية، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول، تعني أن الهيئتين ترسلان إشارات متباينة إلى التجار والمستثمرين بشأن قوة سوق النفط في عام 2024، وعلى المدى الطويل، حول سرعة تحول العالم إلى وقود أنظف. وفي فبراير من هذا العام، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب بمقدار 1.22 مليون برميل يوميًا في عام 2024، بينما توقعت أوبك في تقريرها في فبراير 2.25 مليون برميل يوميًا. ويبلغ الفارق حوالي 1% من الطلب العالمي. وقال نيل أتكينسون، الرئيس السابق لقسم أسواق النفط في وكالة الطاقة الدولية، إن «وكالة الطاقة الدولية لديها تصور قوي للغاية بأن التحول في مجال الطاقة سيمضي قدما بوتيرة أسرع بكثير». وقال «لقد حصرت الوكالتان نفسيهما في موقف واحد، ولهذا السبب لديهما هذه الفجوة الهائلة في توقعات الطلب.»

ولتحديد الفرق في السياق، أظهر تحليل التغييرات التي أجرتها كل وكالة على توقعاتها للطلب على النفط من عام 2008 إلى عام 2023، والشهرين الأولين من هذا العام. وتم اختيار الفترة لإعطاء سلسلة زمنية طويلة بما يكفي لاستخلاص النتائج ولأنها تضمنت تقلبات شديدة في الطلب على النفط، بدءا من الأزمة المالية عام 2008 وانتهاء بجائحة 2020 وما تلاها من انتعاش الطلب. وفي شهر يوليو 2008، بلغت أسعار العقود الآجلة للنفط أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث بلغت حوالي 150 دولاراً للبرميل، مقارنة بحوالي 80 دولاراً الآن. وخلص تحليل لتقارير وكالة الطاقة الدولية وأوبك الشهرية على مدى 16 عاما إلى أن الفجوة البالغة 1.03 مليون برميل يوميا في فبراير كانت الأكبر من حيث القيمة للبرميل في تلك الفترة. وعندما سُئلت وكالة الطاقة الدولية عن الفجوة بين توقعات الوكالتين لعام 2024 وما إذا كانت ترى أن توقعاتها أكثر دقة من توقعات أوبك، قالت إن تباطؤ الطلب هذا العام يعادل العودة إلى اتجاهات النمو التي شهدناها قبل الوباء، وإن التباطؤ واضح بالفعل في بيانات تسليم النفط.

وقالت وكالة الطاقة الدولية: «نتوقع أن يستمر هذا العام، حيث تشير مؤشرات التنقل إلى استقرار حركة المرور البرية والجوية»، مضيفة أنها لا تستطيع التعليق على توقعات المنظمات الأخرى. وقالت أوبك، التي طلب منها أيضا التعليق على الفجوة وما إذا كانت ترى أن توقعاتها أكثر دقة، إن توقعاتها لنمو الطلب في 2023 البالغة 2.5 مليون برميل يوميا تقل قليلا فقط عن الرقم الأولي الذي أعلنته في يوليو 2022.

وقالت أمانة أوبك في فيينا دون التعليق على 2024 «كنا ثابتين للغاية بشأن توقعاتنا للطلب على النفط في 2023. وبدأ العديد من المتنبئين الآخرين عند مستويات منخفضة ثم عدلوا باستمرار توقعاتهم لعام 2023» دون التعليق على 2024.

وحول التحول الأخضر للطاقة، تختلف أوبك ووكالة الطاقة الدولية أيضًا على المدى المتوسط. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب على النفط إلى ذروته بحلول عام 2030 مع تحول العالم إلى وقود أنظف. بينما وترفض أوبك هذا الرأي.

وكررت منظمة أوبك يوم الاثنين توقعاتها بأن عام 2045 لا يشهد ذروة، مشيرة إلى النمو المتوقع خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و»التراجع عن بعض السياسات الأولية لصافي الصفر».

وكانت وكالة الطاقة الدولية تأسست قبل 50 عامًا عندما حولت وكالة مراقبة الطاقة في العالم الصناعي تركيزها على أمن إمدادات النفط والغاز إلى دعم مصادر الطاقة المتجددة والعمل المناخي. وبالنسبة لبعض أعضاء أوبك، فإن هذا يقوض دورها كسلطة محايدة. ويستغرق ظهور البيانات المتعلقة بالاستخدام الفعلي للنفط وقتًا طويلاً، مما يزيد من التحدي. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، سينخفض نمو الطلب إلى النصف في عام 2024 جزئيًا نتيجة لازدهار أسطول السيارات الكهربائية، على الرغم من أن الوكالة قامت اعتبارًا من يناير بمراجعة توقعات نمو الطلب لعام 2024 صعودًا لمدة ثلاثة أشهر متتالية.

وقالت أمريتا سين، مؤسسة شركة إنرجي أسبكتس، إن وكالة الطاقة الدولية تميل إلى مراجعة الطلب صعوداً، كما فعل أتكينسون. وقالت سين: «أود أن أقول إن توقعات الطلب على النفط الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية يتم تعديلها بالزيادة باستمرار»، ومن المرجح أن تكون ذروة الطلب على النفط أعلى من توقعات وكالة الطاقة الدولية».

ووجد التحليل أن وكالة الطاقة الدولية خلال الفترة 2008-2023 قللت من تقدير إجمالي الطلب في توقعاتها الأولية بنسبة 56% من الوقت مقارنة بـ50% من الوقت من قبل أوبك - وهو ليس فرقًا كبيرًا.
في غضون ذلك، قال لو روكوان، رئيس معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة النفط الوطنية الصينية، يوم الجمعة الماضي، إن النمو في مبيعات السيارات الكهربائية والشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال من شأنه أن يقلل ما بين 10% و12% من طلب البلاد على البنزين والديزل هذا العام فقط. وهناك أيضًا توقعات متشائمة بشأن تقرير التضخم القادم في الولايات المتحدة، ويتوقع اقتصاديون أن يظل معدل فبراير دون تغيير عند 3.1%. ويعتقد الكثيرون أن هذا من شأنه أن يتعارض مع خطط بنك الاحتياطي الفيدرالي للبدء في خفض أسعار الفائدة. وعادة ما يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تعزيز الطلب على النفط.

إطلاق مختبر لتقديم الحلول الرقمية لتحديات المناخ

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

أطلق مختبر تطوير الشركات الناشئة المختصة بتكنولوجيا الاستدامة (ROOTS) -أحد استثمارات برنامج واعد بشركة أرامكو السعودية- حلول تقنية وخدمات متعددة عبر أحد أذرعها (coz) لتساهم في تفعيل دور أسواق الكربون الطوعية، حيث يمثل تداول شهادات ائتمان الكربون أداة مهمة وفعالة لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونية ضمن الجهود العالمية الرامية لمواجهة التغيّر المناخي، من خلال إصدار شهادات الائتمان الكربوني للمشاريع التي تساهم في تجنب أو خفض أو إزالة الانبعاثات الكربونية.

وجاء الإطلاق مؤخرا خلال المؤتمر التقني (ليب) بنسخته الثالثة مؤخراً بحضور الرئيس التنفيذي للبرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات إبراهيم نياز، تأكيدًا على الدور المهم في دعم أهداف المملكة، وأهداف مبادرة السعودية الخضراء لخفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030م ضمن خطتها لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060م.

وأوضح المهندس أحمد الصيدلاني الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الاستثمارية من «واعد»، أن هذا الإطلاق جاء بهدف العمل على مواجهة تحديات تغير المناخ من خلال تقديم الحلول الرقمية التي تعمل على تبسيط عمليات التسجيل والرصد والإبلاغ والتحقق، لتسهيل إصدار شهادات الائتمان الكربوني ورفع شفافية أسواق الكربون الطوعية، ونعمل حالياً مع كبرى الشركات السعودية لتسجيل وإصدار شهادات ائتمان كربونية لأحد المشاريع النوعية في مجال المحافظة على البيئة.

وقال المهندس الصيدلاني، بإننا نهدف من خلال المختبر عبر الشركات المتخصصة في حلول التقنية البيئية إلى دعم الابتكار وتوطين الحلول البيئية المستدامة وتمكين الطاقات المحلية لتسهم في التحول لتقنيات أكثر استدامة ومواجهة التحديات البيئية التي تهدد مستقبل البشرية.

«أوبك» تبقي توقعاتها لنمو الطلب النفطي وتؤكد: الديناميكية القوية للنمو الاقتصادي ممتدة للنصف الأول 2024

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

أكد لـ«الاقتصادية» محللون في قطاع النفط، أن تقرير منظمة أوبك الشهري المتفائل رغم استمرار بعض المخاطر الهبوطية للنمو الاقتصادي العالمي أرسل إشارات إيجابية للسوق النفطية، إذ قام بمراجعة توقعاتها الاقتصادية العالمية بالزيادة.

وأوضح المختصون أن في مقابل توقعات النمو الاقتصادي العالمي، أبقت أوبك توقعاتها لنمو الطلب على النفط دون تغيير عن تقرير فبراير، إذ تتوقع أن يتوسع الطلب على النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا «قويا» عام 2024، وأن يشهد نموا سنويا آخر قدره 1.8 مليون برميل يوميا عام 2025.

وأبقت المنظمة على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بقوة نسبيا في عامي 2024 و2025، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام وأرجعت هذا إلى أنه لا يزال هناك مجال أكبر للتحسن.

وقالت المنظمة إن الطلب العالمي على النفط سيزيد 2.25 مليون برميل يوميا عام 2024 و1.85 مليون برميل يوميا في 2025، ولم تتغير هذه التوقعات عن الشهر الماضي.

وتوقعت أن تمتد «الديناميكية القوية» للنمو الاقتصادي التي بدأت قرب نهاية 2023 إلى النصف الأول من عام 2024، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي للعام الجاري 0.1 % بعد زيادة سابقة الشهر الماضي.

وفي هذا الإطار، قال لـ«الاقتصادية» أرفي ناهار مختص في شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، إن أوبك لا تزال متفائلة بأن العالم سيشهد نموا قويا في الطلب على النفط هذا العام والعام المقبل، وسط تحسن الاقتصادات ومزيد من الإمكانات الصعودية في النمو الاقتصادي العالمي.

وذكرت أن التقرير يحظى بمراقبة وثيقة وقد عدلت أوبك توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي لهذا العام قليلا إلى 2.8 %، بزيادة 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتقريرها من الشهر الماضي، وتركت المنظمة توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام 2025 دون تغيير عند 2.9%. فيما ذكر يقول مفيد ماندرا نائب رئيس شركة «إل إم إف» النمساوية للطاقة، أن أوبك ترى أنه رغم استمرار بعض المخاطر الهبوطية، فإن استمرار الزخم المتوقع منذ بداية العام قد يؤدي إلى احتمال صعودي إضافي للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2024. ونوه بأهمية بيانات أوبك التي تشير التوقعات الحالية إلى استمرار تراجع التضخم طوال عامي 2024 و2025، خاصة في الاقتصادات الكبرى وهو ما يدعم اتجاها أكثر إيجابية في النمو الاقتصادي، مبرزا تأكيد أوبك أن ارتفاع مستويات الدخل الحقيقي، وتحسن القوة الشرائية للمستهلكين، والتوقعات بأن البنوك المركزية الكبرى ستبدأ في خفض أسعار الفائدة هذا العام كلها عوامل داعمة للاقتصادات.

من جانبه، أوضح سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، أن تقييد المعروض النفطي من جانب «أوبك+» يعد ضرورة في مواجهة زيادات إنتاجية من خارج التحالف، مشيرا إلى أن متوسط إنتاج خام «أوبك+» بلغ 41.46 مليون برميل يوميا في فبراير -بحسب التقارير الدولية- مسلطا الضوء على أن هذا الرقم هو ثاني أدنى مستوى في الأشهر الستة الماضية.

وذكر أنه قد حدثت زيادات في انتاج ليبيا والمكسيك وفنزويلا الإنتاج بينما تم تسجيل انخفاض هامشي في إيران مشيرا إلى أن الإنتاج من دول «أوبك+» دون حصص - وهي إيران وفنزويلا وليبيا والمكسيك - ارتفع بمقدار 180 ألف برميل يوميا ليصل إلى متوسط 6.85 مليون برميل يوميا في فبراير.

بدوره، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط انخفضت في وقت سابق إلى أدنى سعر خلال أسبوعين في حين يترقب المستثمرون قراءة محتملة للتضخم في الولايات المتحدة أعلى من المتوقع، ما قد يعكر مسار السياسة النقدية.

ونوه بأن صدور تقارير سوق النفط الشهرية من وكالة الطاقة الدولية والولايات المتحدة هذا الأسبوع موضع ترقب واسع من المعنيين بالسوق نظرا للتأثير القوي والمباشر على حركة الأسعار.

من ناحيته، بين ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن النفط أنهى في ختام الأسبوع الماضي أسبوعه الأقل تقلبا منذ أواخر عام 2021 حيث يتأرجح السوق بين العوامل الصعودية والهبوطية المتنافسة.

وأفاد بأنه يتم تعويض تخفيضات إنتاج «أوبك+» والتوترات في الشرق الأوسط من خلال زيادة العرض من خارج المجموعة والمخاوف المستمرة بشأن التوقعات الاقتصادية للصين وهي أكبر مستورد للنفط الخام، كما كانت الأسعار خلال الشهر الماضي في نطاق محدود إلى حد ما حيث يتعلق الأمر الآن بما إذا كان المستهلكون الرئيسون مثل الصين قادرين على دفع الانتعاش أم لا، وما إذا كانت القضايا الجيوسياسية مثل الحروب وعرقلة الشحن ستسبب أي ضرر إضافي.

إدارة معلومات الطاقة ترفع توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في 2024 الاقتصادية

رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 بواقع عشرة آلاف برميل يوميا إلى 1.43 مليون برميل يوميا.

ورفعت الوكالة في توقعاتها الشهرية تقديراتها لنمو الطلب على النفط العام المقبل بمقدار 90 ألف برميل يوميا إلى 1.38 مليون برميل يوميا.

«أوبك» تبقي على توقعاتها للطلب على النفط وترفع النمو الاقتصادي

الاقتصادية

أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اليوم الثلاثاء على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بقوة نسبيا في عامي 2024 و2025، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام وأرجعت هذا إلى أنه لا يزال هناك مجال أكبر للتحسن.

وقالت المنظمة في تقرير شهري إن الطلب العالمي على النفط سيزيد 2.25 مليون برميل يوميا في عام 2024 و1.85 مليون برميل يوميا في 2025. ولم تتغير هذه التوقعات عن الشهر الماضي.

ناقلات الوقود القادمة من أكبر مجمع للتكرير في العالم تتجنب البحر الأحمر

الاقتصادية

ذكرت مصادر في صناعة الشحن وبيانات تتبع السفن أن معظم ناقلات الوقود القادمة من أكبر مجمع للتكرير في العالم، الذي تديره شركة ريلاينس للصناعات الهندية، تبحر عبر رأس الرجاء الصالح لتجنب المرور في البحر الأحمر.

ودفعت هجمات الحوثيين على السفن عديدا من شركات الشحن إلى تحويل مسار سفنها جنوبا حول أفريقيا رغم أن البحر الأحمر وقناة السويس هما أقصر طريق بين آسيا وأوروبا.

وقالت مصادر في قطاع الملاحة: إن ريلاينس تعرض في عقود التأجير مع مالكي الناقلات مرونة الإبحار عبر أي طريق، لكنها أضافت أن معظم المالكين يختارون المسار حول أفريقيا.

وأظهرت بيانات شركة مجموعة بورصات لندن (إل.إس.إي.جي) أن ما لا يقل عن ثماني ناقلات منذ منتصف فبراير سلكت طريق رأس الرجاء الصالح لتزويد أوروبا بوقود الطائرات والديزل.

وفي السابق، كانت جميع الناقلات التي تحمل الوقود من شركة ريلاينس للصناعات تمر عبر البحر الأحمر.

ولم ترد ريلاينس على طلب رويترز للتعليق عبر رسالة بالبريد الإلكتروني.

الحكومة السعودية تجني 1.4 تريليون ريال توزيعات أرباح نقدية من «أرامكو» منذ الإدراج الاقتصادية

جنت الحكومة السعودية توزيعات أرباح نقدية قيمتها 1.41 تريليون ريال من شركة أرامكو منذ إدراجها في سوق الأسهم عام 2019 خمسة أعوام.

ووفقا لوحدة التحليل المالي في صحيفة الاقتصادية استند إلى البيانات المالية للشركة، ارتفعت مدفوعات «أرامكو» للحكومة كتوزيعات أرباح العام الماضي 26 % إلى 333.7 مليار ريال وهي الأضخم منذ إدراج الشركة.

ورغم أنها تاريخية، إلا أن ارتفاعها جاء بمعدل أقل من نسبة الزيادة في التوزيعات النقدية المدفوعة من «أرامكو» خلال 2023 إجمالا وبلغ 30%، ويعود ذلك إلى نقل 4% من أسهم إلى شركة سنابل الملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في أبريل 2023، ما خفض حصة الحكومة إلى 90.19%.

2019 بلغت حصة الحكومة من توزيعات «أرامكو» 274.4 مليار ريال (98.44% ملكية الحكومة في الشركة)، ثم 257.2 مليار ريال في 2020 (الحصة 98.18%)، و276.3 مليار ريال في 2021، بينما بلغت 265.1 مليار ريال في 2022 (94.19% حصة الحكومة) يأتي ذلك مع بلوغ التوزيعات النقدية المدفوعة من قبل «أرامكو السعودية» خلال العام الماضي 366.7 مليار ريال، بارتفاع 30% عن 2022، مع منح الشركة مساهميها توزيعات إضافية مرتبطة بالأداء بجانب توزيعاتها الأساسية.

مدفوعات «أرامكو» للحكومة

فيما يخص إجمالي مدفوعات شركة أرامكو للحكومة السعودية، فقد تراجعت 12%، لتبلغ نحو 747 مليار ريال خلال 2023. وتتوزع مدفوعات الشركة للحكومة إلى ثلاثة بنود هي: ضرائب دخل، وريع، وتوزيعات الأرباح.

وتراجعت مدفوعات الشركة من ضرائب الدخل للحكومة بنحو 14%، لتبلغ نحو 200 مليار ريال، وانخفض الريع 39%، إلى نحو 213 مليار ريال.

ضريبة الدخل والزكاة

من ناحية أخرى، تراجع مجموع مصروف ضرائب الدخل والزكاة للشركة العام الماضي، 21%، ليبلغ نحو 433 مليار ريال، مقابل نحو 549 مليار ريال في 2022، وذلك نتيجة انخفاض الدخل الخاضع للضريبة خلال 2023.

وتخضع شركة أرامكو السعودية، لسعر ضريبة دخل 20% على أنشطة والكيميائيات والتسويق وكذلك أنشطة التنقيب وإنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب، بما في ذلك مكثفات الغاز، إضافة إلى تجميع ومعالجة وتجهيز وتجزئة ونقل الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب وسوائله ومكثفات الغاز والعناصر المصاحبة الأخرى، بينما تخضع كل الأنشطة الأخرى لسعر ضريبة دخل 50%، وفقا لنظام ضريبة الدخل.

إلا أن السعر الجديد مشروط بفصل الشركة لأنشطة التكرير والكيمائيات والتسويق الخاصة بها تحت سيطرة واحدة أو أكثر من الشركات التابعة بالكامل المنفصلة قبل 31 ديسمبر 2024، وإلا ستخضع أنشطة التكرير والكيميائيات والتسويق الخاصة بالشركة للضريبة بأثر رجعي بسعر 50%، وتتوقع الشركة أن تنقل كل أنشطة التكرير والمعالجة والتسويق الخاصة بها إلى منشأة نظامية منفصلة خلال الفترة المحددة.

وخلال الربع الثاني 2020، تم تعديل ضريبة الدخل على الشركة، حيث تم إعفاء الحصص المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر للأشخاص العاملين في إنتاج النفط والمواد الهيدروكربونية في شركات الأموال المقيمة المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول» من تطبيق ضريبة دخل الشركات.

صناعة الرقائق .. حرب صامتة بلا دخان على نفط المستقبل

الاقتصادية

يعيش العالم منذ سنوات على وقع حرب ضروس، صامتة بلا دخان، تدور رحاها في سرية تامة، وراء الكواليس، دون اعتراف بقيود الجغرافيا، فمداها يمتد على ثلاث قارات -أمريكا وأوروبا وآسيا-، بمشاركة مجموعة من الدول، تسعى جاهدة إلى تسجيل اسمهما في قائمة رواد صناعة أشباه الموصلات على الصعيد العالمي، خاصة أن توقعات الخبراء تؤكد أن «من يسيطر على سوق أشباه الموصلات يسيطر على العالم»، لكونها الضامن لكسب رهان الثورة الصناعية الرابعة.

توقع تزيده الأرقام مصداقية، فأحدث إحصاء يفيد بأن عوائد سوق أشباه الموصلات نمت بمقدار الضعف، خلال آخر 15 عاما الأخيرة، فمن 226,31 مليار دولار عام 2009 ارتفع الرقم إلى 520.13 مليار دولار عام 2023، مع توقعات بتسجيل نسبة نمو تصل إلى 13%، خلال العام الجاري، ما يرفع الرقم إلى 588.36 مليار دولار. ويرتقب أن تحقق هذه السوق، بحلول عام 2030، وفق تقديرات شركة ماكينزي للاستشارات، ما قيمته 908.92 مليار دولار، ما يكشف الأهمية المتزايدة لهذه السوق الناشئة.

تتميز هذه الصناعة عالميا بخصوصية فريدة، فحتى اليوم لا وجود لمنشأة واحدة لأشباه الموصلات في العالم يمكنها الإنتاج بطريقة تضمن الاكتفاء الذاتي، وبذلك تكون سلاسل توريد أشباه الموصلات من أكثر سلاسل التوريد تعقيدا في العالم، فالتصنيع أحيانا يكون موزعا بين شركات تكتفي بمهمة التصميم فقط، وتسند عملية الإنتاج لشركات أخرى، قبل أن يتدخل طرف ثالث في عملية الدمج، أي: صناعة الجهاز.

ويمثل أحد الأنشطة الأكثر استراتيجية في العالم، فأشباه الموصلات بصنفيها الرئيسين: الرقائق التناظرية والرقائق الرقمية، تشكل عماد الصناعات التكنولوجية حيث تدخل في كل المنتجات الإلكترونية في حياتنا اليومية، مثل الهواتف الذكية والحواسب والألواح الشمسية والسيارات الكهربائية.

كما تشكل عنصرا جوهريا في قطاعات وثيقة الصلة بالدفاع والأمن القومي، فضلا عن فرص واعدة نتيجة تشابكها مع التقنيات الناشئة في الذكاء الاصطناعي، ما يجعل المنافسة على أشدها بين القوى الكبرى، مع تسجيل مزاحمة من الدول الصغرى، للاستحواذ على نصيب من سوق قيد التشكل أو كعكة قيد التقسيم.

مشهد توقعه الأكاديمي كريس ميلر مبكرا، في كتاب «حروب الرقائق» (Chip War)، حين نبه إلى ما يمثله ذلك بالنسبة لعدد من الدول، أبرزها الولايات المتحدة التي أفاد تقرير لرابطة صناعة أشباه الموصلات أن حصة الشركات الأمريكية في سوق التصميم مثلا انخفضت بنسبة 4 % في غضون ست سنوات، ما يهدد بفقدان واشنطن الريادة في التصميم أيضا مثلما حدث في مجال التصنيع.

رد الكونغرس لم يتأخر كثيرا، بإقرار قانون «CHIPS» يرصد ميزانية تصل إلى 250 مليار دولار، ضمن خطة خماسية للأبحاث والتطوير، ترمي تقوية القدرات الأمريكية في المجال.

محاولة أمريكية قصد إثبات الذات في مشهد عالمي لصناعة الرقائق بصدد التشكل، تظهر أن القارة الآسيوية مصممة على الاستئثار به إنتاجا واستهلاكا، فإنفاق الصين على سبيل المثال، بوصفها أكبر مستورد لأشباه الموصلات في العالم، على الرقائق أكثر من إنفاقها على النفط.

فضلا عن مساعي دول آسيوية صاعدة للظفر بنصيبها من السوق، فقد استحوذت ماليزيا العام الماضي، على نسبة 13 % من حصة العالم في اختبار الرقائق والتعبئة.

وتحتل فيتنام المركز الثالث كأكبر مصدر لأشباه الموصلات إلى الولايات المتحدة، مع توقعات بنمو سنوي مركب للقطاع بنسبة 7.5 % بحلول عام 2027.

وحرصت السعودية بدورها على اقتحام هذه السوق، بكشف صندوق الاستثمارات العامة السعودي، على هامش فعاليات منتدى دافوس 2024، منتصف يناير الماضي، عن خطط للاستثمار في قطاع أشباه الموصلات.

دول جديدة في السوق من شأنها مزاحمة التايوان وكوريا الجنوبية والهند وغيرها في تصنيع وإنتاج نفط القرن الـ21 مستغلة توافرها على يد عاملة ماهرة، فالعالم بحاجة إلى ما يزيد على مليون عامل، بحلول عام 2030، لتلبية نمو بنسبة 80 % في واحدة من أهم صناعات المستقبل.

أمين عام «أوبك» يحذر من «تعريض الحاضر للخطر باسم المستقبل»

الشرق الأوسط

دعا الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص، إلى الحذر من تعريض الحاضر للخطر، باسم إنقاذ المستقبل، وذلك في مقال أسهب فيه في عرض المخاطر التي سيشهدها العالم والاقتصاد الدولي دون نفط. في وقت أبقت المنظمة على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط، خلال العام الحالي، دون تغيير عند 2.25 مليون برميل يومياً.

وقال الغيص في مقال نشره على موقع المنظمة الإلكتروني إنه «إذا اختفى النفط غداً، فلن يكون هناك وقود طائرات أو بنزين أو ديزل، وسوف تتقطع السبل بالسيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي والحافلات والشاحنات، وستتوقف الطائرات، وستتوقف السكك الحديدية للشحن والركاب التي تعمل بالديزل، ولن يتمكن الناس من الذهاب إلى العمل، ولن يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، وستتعرض صناعة الشحن، التي تنقل البضائع والركاب للدمار، ولن تكون هناك أي فائدة من استدعاء خدمات الطوارئ، وستكون غالبية سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء والشرطة ومروحيات الإنقاذ ومركبات الطوارئ الأخرى معطلة، كما ستختفي معظم الجوالات وأجهزة الكومبيوتر لأن مكوناتها البلاستيكية مشتقة من النفط».

أضاف الغيص في المقال الذي حمل عنوان «ماذا لو اختفى النفط غداً؟ لذلك سيكون من الصعب العثور على طريقة للتواصل مع خدمات الطوارئ، كما سيتوقف قطاع البناء، حيث ستتعطل المركبات التي تعمل بالديزل، وستظل الحفارات والجرافات والشاحنات القلابة والرافعات وخلاطات الإسمنت والبكرات الاهتزازية والرافعات المدمجة معطلة، ولن يكون من الممكن بناء منازل أو مبان جديدة أو إجراء أعمال صيانة حيوية لها».

وأضاف الغيص، أنه الأمر سيكون أيضاً كارثياً على «الخدمات الصحية في كل مكان. وسيفتقر الموظفون إلى القدرة على الحركة، وستتقطع السبل بالإمدادات الأساسية. وبعيداً عن وسائل النقل، يعد البترول مادة خام أساسية للأدوية والبلاستيك والإمدادات الطبية»، مضيفاً «من الصعب تصور مستشفى حديث من دون هذه المجموعة من المنتجات البترولية الأساسية».

وإذا اختفى النفط غداً، «ستختفي المنتجات النفطية. وهذا من شأنه أن يؤثر على إنتاج السيارات الكهربائية. وبصرف النظر عن تعطيل سلاسل التوريد، فإن هيكل بطاريات الليثيوم أيون سيتأثر... وستتأثر صناعة الطاقة المتجددة. ستختفي الألياف الزجاجية أو الراتنغ أو البلاستيك اللازم لبناء معظم توربينات الرياح. سيختفي الإيثيلين المستخدم في إنتاج الألواح الشمسية».

وأشار المقال إلى أنه «إذا اختفى النفط غداً، فسيدمر إنتاج الغذاء. والمركبات الضرورية في الزراعة - الجرارات، وآلات جز العشب، والحصادات، والمكبسات، والرشاشات، والبذارات - ستتوقف عن العمل. ولن تتوفر عبوات المواد الغذائية اللازمة للتخزين والحفظ»، مشيراً إلى أن فحم الكوك البترولي، وهو منتج ثانوي في تكرير النفط، يستخدم مادة وسيطة في تصنيع الأسمدة الاصطناعية، والتي تعد مهمة في زيادة إنتاجية المحاصيل. ومن المرجح أن يترتب على ذلك نقص الغذاء.

وقال إن هذه ليست حتى القائمة الكاملة لكل ما يمكن أن يتأثر، في مثل هذا «السيناريو الذي لا يمكن تصوره». ولكن على الرغم من هذه الحقائق، هناك دعوات تقول: «أوقفوا النفط فحسب»، أو «أبقوه في الأرض»، أو «لا تستثمروا في مشاريع النفط والغاز الجديدة».

وأكد الغيص، أنه «بطبيعة الحال، يرغب الجميع في رؤية انخفاض في انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي. وتعتقد (أوبك) أن الحلول التكنولوجية وتحسينات الكفاءة يمكن أن تلعب دوراً حيوياً. صناعة النفط نشطة بالفعل في هذا الصدد».

وختم الغيص المقال: «علينا أن نكون حذرين من تعريض الحاضر للخطر، باسم إنقاذ المستقبل».

في الأثناء، أبقت منظمة البلدان المصدِّرة للنفط (أوبك) على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط، خلال العام الحالي، دون تغيير عند 2.25 مليون برميل يومياً. ورفعت «أوبك» في تقريرها الشهري، الثلاثاء، توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام، وأرجعت السبب إلى أنه لا يزال هناك مجال أكبر للتحسن.

وقالت المنظمة إن الطلب العالمي على النفط سيزيد 2.25 مليون برميل يومياً في عام 2024، و1.85 مليون برميل يومياً في 2025، ولم تتغير هذه التوقعات عن الشهر الماضي.

وقالت «أوبك» في التقرير إنه من المتوقع أن تمتد «الديناميكية القوية» للنمو الاقتصادي التي بدأت قرب نهاية 2023 إلى النصف الأول من عام 2024. ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي للعام الحالي 0.1 في المائة بعد زيادة سابقة الشهر الماضي.

وتابعت: «رغم استمرار بعض المخاطر التي تدفع في اتجاه معاكس، فإن استمرار الزخم المتوقع منذ بداية العام قد يؤدي إلى اتجاهات صعودية إضافية للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2024».

وذكرت «أوبك» أن إنتاجها من الخام ارتفع 203 آلاف برميل يومياً إلى 26.57 مليون برميل يومياً في فبراير (شباط)، بقيادة ليبيا ونيجيريا، على الرغم من الجولة الجديدة لتخفيضات الإنتاج الطوعية التي بدأها تحالف «أوبك بلس» في يناير (كانون الثاني).

ومؤخراً، اتفق أعضاء «أوبك بلس» على تمديد خفض إنتاج النفط طوعياً 2.2 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من عام 2024، الأمر الذي يوفّر دعماً إضافياً للسوق وسط مخاوف بشأن النمو العالمي.

أميركا تتصدر العالم في إنتاج النفط الخام للعام السادس على التوالي

الشرق الأوسط

أفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام، على مدار السنوات الست الماضية، كان «أكثر من أي دولة أخرى»، بمتوسط قياسي بلغ 12.9 مليون برميل يومياً. في حين بلغ الإنتاج في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، مستوى قياسياً شهرياً جديداً عند نحو 13.3 مليون برميل يومياً.

وقالت الإدارة، على موقعها الإلكتروني، إنه من غير المرجح أن يُكسَر هذا الرقم القياسي لإنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، في أي دولة أخرى على المدى القريب، لأنه «لم تصل أي دولة أخرى إلى الطاقة الإنتاجية البالغة 13 مليون برميل يومياً». وأشارت هنا إلى أن شركة «أرامكو السعودية» أجّلت مؤخراً خططاً لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول عام 2027.

وفي يناير (كانون الثاني) الماضي، طلبت الحكومة السعودية من شركة «أرامكو» المحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية عند 12 مليون برميل يومياً وعدم الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامى إلى مستوى 13 مليون برميل يومياً.

وفق إدارة معلومات الطاقة، بلغ متوسط الإنتاج السنوي في السعودية، ذروته عام 2022 عند 10.6 مليون برميل يومياً، وهو أقل بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً عن الولايات المتحدة في ذلك العام. وفي عام 2023، انخفض إنتاج النفط الخام في المملكة بنحو 900 ألف برميل يومياً بسبب تخفيضات «أوبك بلس» والتخفيضات الطوعية الإضافية التي أجرتها السعودية.

وأوضحت إدارة معلومات الطاقة أن الولايات المتحدة وروسيا والسعودية شكَّلت نحو 40 في المائة (32.8 مليون برميل يومياً) من إنتاج النفط العالمي في عام 2023، وأن الدول الثلاث الكبرى المنتجة التالية هي: كندا والعراق والصين، التي أنتجت مجتمعةً 13.1 مليون برميل يومياً في عام 2023، وهو ما يزيد قليلاً على ما جرى إنتاجه في الولايات المتحدة وحدها.

ومؤخراً، اتفق أعضاء «أوبك بلس» على تمديد خفض إنتاج النفط طوعياً 2.2 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من عام 2024، الأمر الذي يوفّر دعماً إضافياً للسوق وسط مخاوف بشأن النمو العالمي.

«الصناعة» السعودية تبحث مع «أرامكو» مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للقطاع

الشرق الأوسط

بحث نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون الصناعة؛ المهندس خليل بن سلمه، مع مسؤولي شركة «أرامكو»، سبل التعاون في تمكين مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

جاء ذلك خلال زيارته لمقر «أرامكو» الرئيسي، مساء الاثنين، بالظهران (شرق السعودية).

الجدير بالذكر أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة تهدف للوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، بما يتماشى مع مستهدفات «رؤية 2030».

كما تتطلع المملكة من خلال هذه الاستراتيجية إلى تمكين القطاع الخاص، وزيادة مرونة وتنافسية القطاع الصناعي، إضافة إلى المرونة الصناعية، التي تضمن استمرارية الوصول إلى السلع المهمة من أجل رفاهية المواطن واستمرارية النشاط الاقتصادي، وقيادة التكامل الإقليمي الصناعي لسلاسل القيمة، والاستفادة من مواطن القوة في الاقتصاد السعودي، وتحقيق الريادة العالمية في مجموعة من السلع المختارة، من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة الواعدة.

«معلومات الطاقة» ترفع توقعاتها لإنتاج النفط الأميركي في 2024

اقتصاد الشرق

يُتوقع أن ينمو إنتاج الولايات المتحدة من النفط خلال العام الحالي بشكل أسرع مما كان متوقعاً في السابق، مما يساعد على دعم الإمدادات العالمية في وقت تقوم «أوبك» وحلفائها بتقييد الإنتاج، وفقاً لتوقعات حكومية.

قالت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها عن توقعات الطاقة على المدى القصير الذي صدر يوم الثلاثاء، إن إنتاج النفط الأميركي يتوقع أن يرتفع إلى 13.19 مليون برميل يومياً خلال العام الحالي، ارتفاعاً من التوقعات السابقة البالغة 13.1 مليون برميل. وقالت الوكالة إن الإنتاج سيرتفع إلى 13.65 مليون برميل العام المقبل، بزيادة 1.2% عن التوقعات السابقة.

وفي حين أن توقعات إدارة معلومات الطاقة قد تتغير بشكل كبير من شهر لآخر، فإن السوق تراقب عن كثب بحثاً عن أي إشارة حول ما إذا كانت تخفيضات «أوبك» وحلفائها ستؤدي إلى تضييق الإمدادات بما يكفي لرفع الأسعار.

ورغم تزايد الإنتاج من الولايات المتحدة وغيانا والبرازيل وكندا، فإن الوكالة تتوقع أن يقل الإنتاج العالمي عن الاستهلاك بمقدار 260 ألف برميل يومياً خلال العام الحالي. على أن يسجل فائضاً قدره 360 ألف برميل يومياً في العام المقبل، وفقاً لتقديرات الوكالة.

بوتين يدعم تخفيضات «أوبك+» لإمدادات النفط ويحذّر من مخاطر اقتصاد الشرق

قال الرئيس فلاديمير بوتين إن تخفيضات إنتاج النفط الروسية بالتعاون مع شركائها في «أوبك» دعمت إيرادات بلاده، ولكنها قد تؤدي إلى خسارة بحصتها في السوق.

صرح بوتين خلال اجتماع مع الفائزين في مسابقة حكومية اليوم الثلاثاء وعرضه تلفزيون «روسيا 24» الرسمي، بالقول: «(أوبك+) يساعدنا في الحفاظ على أسعار النفط، وضمان إيرادات الميزانية. ومع ذلك، فإن الإنتاج ينخفض بينما يزيد في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة، وقد تنخفض حصتنا في الأسواق».

شدّد بوتين على أن تعاون روسيا مع «أوبك+» يحظى بدعمه الكامل، وقال إنه كان يشير إلى خطر تراجع حصة روسيا في السوق فقط للتعبير عن «وجهة نظر بديلة». توفر صناعة النفط والغاز في روسيا مصدراً رئيسياً للأموال للحكومة، التي تعرضت لضغوط جراء تزايد التكلفة العسكرية بسبب غزو موسكو لأوكرانيا. رداً على الغزو، فرضت الدول الغربية عدة موجات من العقوبات، بما في ذلك تحديد سقف لأسعار صادرات البلاد من النفط، بهدف الحد من عائدات موسكو دون تعطيل تدفقات النفط الروسية إلى الأسواق العالمية.

التركيز على الإنتاج

تُعد روسيا إلى جانب المملكة العربية السعودية، زعيمتا التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول والعديد من منتجي النفط العالميين الآخرين. في وقت سابق من الشهر الجاري، مددت دول «أوبك+» قيود العرض الخاصة بها إلى الربع الثاني، مع تعهد روسيا، التي التزمت في وقت سابق بخفض الإنتاج والصادرات، بالتركيز بشكل أكبر على الإنتاج. استقرت أسعار النفط الخام هذا العام بالقرب من 80 دولاراً للبرميل في لندن وسط إشارات صعودية وهبوطية متنافسة. وبينما لا تزال التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط مرتفعة، هناك تساؤلات حول توقعات الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط، بينما يرتفع إنتاج النفط خارج تحالف «أوبك+». تعهدت روسيا بخفض إضافي في الإنتاج في أبريل بمقدار 350 ألف برميل يومياً، بينما قلصت التخفيض في صادراتها إلى 121 ألف برميل يومياً، من 500 ألف برميل سابقاً. وفي مايو ستوقف إنتاج 400 ألف برميل يومياً و71 ألف برميل من الصادرات. وفي يونيو، ستؤدي القيود إلى خفض بمقدار 471 ألف برميل يومياً من الإنتاج وحده. هذه القيود ستُضاف إلى خفض الإنتاج السابق البالغ 500 ألف برميل يومياً، والذي تعهدت روسيا بالالتزام به طوال عام 2024.

أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية يحقق رقمًا قياسيًا عالميًا

الطاقة

يُعدّ أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية أحد أهم المحاور الإستراتيجية التي تعوّل عليها الرياض في تنفيذ إستراتيجيتها الهادفة لزيادة حصة مشاركة المصادر المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 50% بحلول عام 2030.

ويُقام مشروع الشعيبة للطاقة الشمسية على مساحة 55.33 كيلو مترًا مربعًا، بقدرة إنتاجية 2660 ميغاواط، وبتكلفة استثمارية أكثر من 8.88 مليار ريال سعودي (2.37 مليار دولار أميركي)، وفق بيانات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

ويضم أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية -الذي من المقرر أن تبدأ عمليات التشغيل التجاري له في الربع الأخير من عام 2025- محطّتي الشعيبة الأولى والثانية اللتين تعملان توليد وإنتاج الكهرباء باستعمال تقنية الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

*الريال السعودي = 0.27 دولارًا أميركيًا

بيانات المشروع

يقع مشروع الشعبية للطاقة الشمسية على بعد 80 كم جنوب مدينة جدة في مركز الشعبية التابع لمنطقة مكة المكرمة، ويعدّ أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتوزع القدرة الإنتاجية الضخمة لأكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية البالغة 2660 ميغاواط، بواقع 600 ميغاواط لمحطة الشعيبة الأولى ، و2060 ميغاواط لمحطة الشعيبة الثانية، بحسب موقع رؤية السعودية 2030.

ومن المتوقع أن يُسهم أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية في تزويد نحو 450 ألف وحدة سكنية بالكهرباء سنويًا، بأقل تكلفة لشراء الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية في العالم، إذ بلغت 1.04 سنتًا أميركيًا لكل كيلوواط/ساعة .
ويستعمل أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية أكثر من 5 ملايين لوح شمسي في المحطتين، وتبلغ نسبة المحتوى المحلي لكل محطة نحو 17%، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة. ويدعم أكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية تقليل انبعاثات الكربون وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وتُعزز قدراتها البيئية من خلال اعتماد معيار عالي لتطوير الطاقة المتجددة، إذ تسهمان في خفض الانبعاثات الكربونية بنحو 4.28 مليون طن سنويًا.

وتستعمل العمليات التشغيلية لأكبر مشروع للطاقة الشمسية في السعودية شرائح ووحدات السيليكون الأحادية البلورية الثنائية الوجه من النوع N، بقوة قصوى تبلغ (605 و610 و615) واط، وتقنية الخلايا Si-mono .

وستُركّب وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على متعقبات شمسية أحادية المحور موجهة نحو الشمال والجنوب، مدمجة في هياكل معدنية تجمع الفولاذ المجلفن، لتشكيل هيكل ثابت على الأرض.

صُممت أجهزة التتبع أحادية المحور لتقليل زاوية السقوط بين أشعة الشمس الواردة ومستوى اللوحة الكهروضوئية.

ويتكون نظام التتبع من جهاز إلكتروني يمكنه متابعة الشمس خلال أوقات النهار، إذ يُحوّل العاكس المستعمل التيار المباشر الناتج عن الوحدات الكهروضوئية إلى تيار متردد.

ويعتمد تحويل الطاقة من التيار المستمر إلى التيار المتردد على مرحلة واحدة أو عدّة مراحل، كل منها مجهّز بنظام تتبع نقطة الطاقة القصوى (MPPT).

*الدولار الأميركي = 100 سنت

مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية

تتسارع وتيرة مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية، إذ تشهد تطورات كبيرة حاليًا، وتترقب انطلاقة مهمة في عام 2025، ضمن المرحلة الخامسة من مشروعات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تشرف عليه وزارة الطاقة.

في ديسمبر/كانون الثاني 2023، وقّعت شركة الطاقة المتجددة فاس إنرجي (FAS Energy) -وهي وحدة تابعة لمجموعة فواز الحكير السعودية- وشركة ماروبيني كوربوريشن اليابانية (Marubeni Corporation) اتفاقية تطوير مجموعة مشروعات للطاقة الشمسية في المملكة.

ويُعدّ المشروع أكبر مشروع للطاقة الشمسية على الأسطح في السعودية، وسيسمح بنشر 52 ميغاواط في عدّة مواقع بالمملكة، إذ سيُبنى المشروع بمواقع متعددة منتشرة في جميع أنحاء المملكة، وسيتكون من مصفوفات الألواح الشمسية على الأسطح ومواقف السيارات.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وقّعت كل من شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، وشركة «إي دي إف رينوبلز»، و«شركة نسما» السعودية، اتفاقية مع الشركة السعودية لشراء الطاقة، يُطوّر بموجبها ائتلاف الشركات الثلاث محطة الحناكية للطاقة الشمسية بقدرة 1100 ميغاواط.

وسيعمل الائتلاف على تطوير وتشغيل وتملّك محطة الحناكية، الواقعة في منطقة المدينة المنورة، بموجب اتفاقية مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لمدة 25 عامًا، ومن المتوقع دخولها حيز التشغيل في عام 2025.

وستصبح محطة الحناكية أحد أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية، وإحدى كبريات محطات الطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم.

ومن المنتظر أن توفر المحطة عند اكتمالها الكهرباء لأكثر من 190 ألف منزل، وتسهم في تفادي إطلاق أكثر من 1.8 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا.

أرامكو السعودية تستثمر في شركة أميركية لالتقاط الكربون الطاقة

قدّمت شركة أرامكو السعودية (Aramco) دعمًا لشركة كربون كابتشر الأميركية (CarbonCapture)، في جهودها التي تهدف إلى بناء آلات تمتص ثاني أكسيد الكربون من الهواء لمكافحة تغير المناخ.

ووفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، جمعت كربون كابتشر في أحدث جولة تمويل رئيسة نحو 80 مليون دولار من مستثمرين، من بينهم شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو.

وتمثّل هذه الاستثمارات واحدة من أكبر عمليات ضخ رأس المال الخاص في تقنية الالتقاط المباشر من الهواء (DAC) -التي لم تُثبت بعد على نطاق واسع- على مدى السنوات الـ5 الماضية.

أهمية الشراكة مع أرامكو

يقول الرئيس التنفيذي لشركة كربون كابتشر، أدريان كورليس: «هذا هو بالضبط ما يجب أن يحدث.. هذا التوافق مع الشركاء الصناعيين الكبار الذين لديهم القدرة، وإمكان الوصول إلى رأس المال، والمهارات اللازمة لتوسيع نطاق الالتقاط المباشر من الهواء فعليًا إلى مستوى ذي معنى».

وتُعدّ أرامكو السعودية من بين العديد من شركات النفط التي تدعم جهود إزالة الكربون، مثل شركة أوكسيدنتال بتروليوم الأميركية (Occidental Petroleum)، ومنافستها الإماراتية أدنوك (Adnoc).

وترى صناعة النفط أن هذه التكنولوجيا هي شريان حياة محتمل، لأنها تستطيع إزالة ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري.

وتتمتع شركات النفط -أيضًا- بالخبرة في وضع ثاني أكسيد الكربون تحت الأرض تاريخيًا بوصفه وسيلة للتخلص من المزيد من النفط الخام.

وقال كورليس، إنه يرى الحاجة إلى مجموعة متنوعة من الشركاء المختلفين، في الوقت الذي تجنبت فيه بعض الشركات بصناعة الالتقاط المباشر من الهواء الشراكة مع شركات النفط، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وتابع: «لن يكون كافيًا أن يكون لدينا عدد من شركات التكنولوجيا الصغيرة المعزولة في هذه الصناعة».

جهود إزالة الكربون في أميركا

قالت شركة كربون كابتشر، إن عملية جمع الأموال قادتها شركة برايم موفرز لاب (Prime Movers Lab)، وشملت -أيضًا- صندوق تعهدات المناخ التابع لشركة أمازون (Amazon)، وشركة سيمنس للخدمات المالية (Siemens Financial Services)، وشركة أيديالاب إكس (Idealab X)، وشركة تايم فانتشرز (TIME Ventures) التابعة لرجل الأعمال مارك بينيوف.

تبني «كربون كابتشر» آلات معيارية تحتوي على مادة تمتص ثاني أكسيد الكربون عند تبريدها، وتطلقه عند تسخينها؛ ما يسمح لها بالتقاط الغاز المسبب للاحتباس الحراري لتخزينه تحت الأرض، أو استعماله في منتجات مثل الخرسانة.

ويخطط مشروع بايسون، التابع للشركة الأميركية في ولاية وايومنغ، لالتقاط 5 ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2030، وهو جزء صغير من إجمالي انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة، والذي يتجاوز 6 مليار طن سنويًا.

وتأمل الشركة في استعمال تحسين التكنولوجيا وتوسيع نطاقها.

وقد أدى تفاقم تغير المناخ والجهود غير الكافية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى دفع بعض الحكومات والمستثمرين للرهان على إزالة الكربون، بوصفها أملًا أخيرًا لتجنّب التأثيرات الأكثر خطورة لظاهرة الاحتباس الحراري.

يُنظر إلى إزالة الكربون -أيضًا- على أنها وسيلة للقطاعات الاقتصادية الأكثر صعوبة في التخفيف للوصول إلى الحياد الكربوني، بما في ذلك الطيران وإنتاج الأسمنت.

كما جمعت شركات أخرى لإزالة الكربون مثل كلايموركس (Climeworks) وكربون إنجينيرينغ (Carbon Engineering) عشرات الملايين من الدولارات على مدى السنوات القليلة الماضية، في حين خصصت وزارة الطاقة الأميركية أكثر من 11 مليار دولار لدعم هذه التكنولوجيا.

تقنيات أرامكو لالتقاط الكربون وتخزينه

تعتمد شركة أرامكو السعودية على مجموعة من تقنيات استخلاص الكربون واستعماله وتخزينه، التي ستقوم بدور رئيس في الجهود العالمية الرامية إلى تقليل الانبعاثات، مع ضمان استمرار تقدّم العالم وازدهاره.

ويشمل ذلك تقنيات الاستخلاص التي تعمل على حجز ثاني أكسيد الكربون من غازات العوادم أو من المصادر الثابتة، وتقنيات الاحتجاز التي تعمل على حقن ثاني أكسيد الكربون المستخلص في تكوينات جيولوجية.

كما تعتمد أرامكو على الاستخلاص المعزز للنفط، الذي يتضمن استخراج النفط من الحقول عن طريق تغيير الخصائص الأصلية للنفط، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن الموقع الرسمي للشركة السعودية.

وهناك -أيضًا- الاستعمال المباشر لثاني أكسيد الكربون المستخلص -مثل تصنيع الإسمنت-، أو تحويل ثاني أكسيد الكربون المستخلص وغازات أخرى إلى منتجات صناعية مفيدة، مثل المواد الكيميائية أو الوقود.

كما أشارت أرامكو إلى تقنيات استخلاص الكربون من المصادر المتنقلة وتخزينه بها، والاستخلاص من الهواء مباشرة، وتقنيات استخلاص الكربون من الطاقة الحيوية وتخزينه.

وتلجأ الشركة السعودية إلى الطبيعة بوصفها حوضًا طبيعيًا للكربون؛ إذ يُمكن احتجاز الكربون في أشجار المانغروف، أو عن طريق زراعة الطحالب، التي يمكن حصادها ومعالجتها لإنتاج منتجات مفيدة، مثل الوقود الحيوي والأعلاف الحيوانية الغنية بالبروتين.

شكراً